



## عملة الفقه (3)

الفصل الدراسي الثالث

د. عبد الله بن منصور الفيلي

## الدرس السادس

بسم الله الرحمن الرحيم، الحمد لله رب العالمين، اللهم صلِّ وسلم وبارك، على عبدك ورسولك محمدٍ، وعلى آله وصحابته أجمعين، وعلى من تبعهم بإحسانٍ إلى يوم الدين.

### باب الخيار.

{بسم الله، الحمد لله، وصلى الله وسلم على رسول الله، وعلى آله وصحبه ومن ولاة، أما بعد..  
فألهم اغفر لنا ولشيخنا وللحاضرين والمجاهدين وجميع المسلمين.  
قال ابن قدامة رحمه الله:  
باب الخيار.

البيعان بالخيار ما لم يتفرقا بأبدانها، فإن تفرقا ولم يترك أحدهما البيع، فقد وجب البيع، إلا أن يشترط الخيار لهما أو لأحدهما مدة معلومة، فيكونان على شرطهما وإن طال المدة}

- هذا خيار الشرط كما ذكرنا، ويشترط فيه أن تكون المدة معلومة، فلا يجوز اشتراط الخيار بإطلاق من غير تحديد للمدة، على خلافٍ بينهم هل هي ثلاثة أيامٍ كما هو الجمهور، أم أزيد من ذلك ولو طال كما هو المذهب ونص عليه المؤلف هنا.

### {قال: إلا أن يقطعه}

- إلا أن يقطعه، سواءً في خيار المجلس، أو في خيار الشرط انتهى عندئذٍ الخيار وسقط.

{وإن وجد أحدهما بم اشتراه عيباً لم يكن علمه فله رده أو أخذ أرش العيب، وما كسبه المبيع أو حصل فيه من نماءٍ منفصلٍ قبل علمه بالعيب فهو له لأن الخراج بالضمان، وإن تلفت السلعة أو عتق العبد، أو تعذر رده فله أرش العيب}

- لأنه لا يمكن عندئذٍ الفسخ فقد هلكت السلعة التي تم التعاقد عليها.

{وقال النبي صلى الله عليه وسلم: «لا تصرا لإبل والغنم، فمن ابتاعها بعد ذلك فهو بخير النظرين، بعد أن يحلها، إن رضيها أمسكها، وإن سخطها ردها وصاعاً من تمرٍ»}

- وهذا خيار ماذا؟ خيار التدليس، كما تعرضنا أيضاً في الدرس الماضي.

{فإن علم بتصريتها قبل حلها فله ردها ولا شيء معها، وكذلك كل مدّسٍ لا يعلم تدليسه فله رده، كجارية حمروجهها أو سود شعرها أو جعده أو رعى حبس الماء وأرسله عليها عند عرضها على المشتري، وكذلك لو وصف المبيع بصفةٍ يزيد بها ثمنه فلم يجدها فيه، كصناعةٍ في العبد أو كتابةٍ، أو أن الدابة هملاجةٌ، والفهد صيودٌ، أو معلّمٌ، أو أن الطائر مصوت ونحوه. ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة وحظها من الربح إن كان مرابحةً}

- وكذا لو وصف المبيع بصفةٍ يزيد بها ثمنه فلم يجدها فيه، هذا هو الذي أشرنا إليه من الأنواع وهو خيار الخلف في الصفة، قد ذكره المؤلف هنا، اختلفت الصفة والصفة لها أثرٌ في الثمن، مثل ما لو وصف هذه السلعة بأنها قال الدابة هملاجةٌ والفهد صيودٌ أو معلّمٌ، والطائر مصوتٌ، أي صوته جميلٌ وله أثرٌ في ثمنه، كما لو كان بلبلاً أو نحو ذلك.
- وتبين أن هذا غير دقيقٍ، ولا يتحقق فيه المقصود، مثلاً هذه البقرة في الحراثة نشيطةٌ، وتقوم بجهدٍ يقدر بكذا وكذا، ثم تبين أنها ضعيفةٌ، وأنها لا تقوم بهذا الجهد بل ولا بنصفه ، فعندئذٍ له خيارٌ يسمى خيار الخلف في الصفة، وذلك بدفع الضرر عنه، ولا ضرر ولا ضرار.

- وهذا يقاس على المصرة، لأن المصرة الآن أثبت الشارع فيها الخيار لما كان يُظن فيها من صفة كثرة الحليب ونحوه، وتبين خلافه، فكان الخيار، فكذا هنا، يشمل المصرة وغيرها من كل ما تختلف فيه الصفة عما ذكر البائع مما له أثر في الثمن.

#### ← (قال: ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة، وحظها من الربح إن كان مربحةً)

- لو أخبره أن المبيع هذا بثمانٍ معين، فتبين أن هذا الثمن الذي دخل المبيع فيه على البائع أقل من ذلك، يعني مثلاً يقول إن هذه السلعة اشتريتها بعشرة آلافٍ وسأبيعها عليك بأحد عشر ألفاً، واضح، سأربح ألفاً، وتبين أنه اشتراها بثمانية، مع أنه يعلم الآن بالثمان، والسلعة أمامه والثمان أحد عشر ألفاً اتفقنا عليه، قال: ولو أخبره بثمان المبيع فزاد عليه رجع عليه بالزيادة، أي إذا كان زاد عليه فقال مثلاً اشتريتها بعشرة آلاف، وهو لم يشتريها إلا بما هو أقل من ذلك، فإنه عندئذٍ يرجع عليه بالزيادة كما قرر المؤلف هنا.
- وهذا قد ذهب فيه بعض أهل العلم إلى أن للمشتري الخيار، بين إمضاء البيع بالثمان الذي اتفقا عليه، وبين الفسخ. بينما في الصورة التي أشار فيها المؤلف إلى المسألة ما فيه فسخ، قال رجع عليه بالزيادة فقط، فليس له عندئذٍ الحق بالفسخ.
- وهذا القول الثاني المقرر للفسخ قويٌّ، قياساً على تلقي الركبان، حيث له عندئذٍ أن يفسخ، إذا تبين أن الثمن بخلافه، بخلاف ما تلقى به، فلما جاء إلى السوق وجد أن الثمن أكثر مما باعه على هذا المتلقي له به، فله عندئذٍ أن يفسخ.

#### ← (قال: وحظها من الربح إن كان مربحةً.)

- المراجعة عند الفقهاء يريدون بها البيع برأس المال وربحٌ معلومٌ، يعني بأن يعلم المشتري أن رأس مالك في السلعة كذا، وأن ربحك فيها مقداره كذا.
- وحظها من الربح إن كان مربحةً، وإن بان أنه غلط على نفسه، ما معنى غلط على نفسه؟ أي العكس، لو قال ترى أنا رأس مالي بمائة، وأريد أن أبيعها عليك برأس مالي، وتبين أن رأس ماله كم؟ مائتان أو مائة وعشرون، قال: إن بان أنه غلط على نفسه أيضاً ما يضيع حقه، لأن الإسلام دين عدلٍ، قال: خير المشتري بين رده، إما أن يرد له السلعة لأنه ما باعها على أساس أنها أقل من رأس المال، هو كان يظن رأس ماله مائةً، صار رأس ماله مائةً وخمسين، أو يرد له الزيادة، فيقول خذ هذه خمسون، لأن رأس مالك مائة وخمسون، وأنا أخذتها منك بمائة، وأنت كنت تظن أن رأس مالك مائة، وتبين أنه مائة وخمسون، ولكن السلعة لا نعيدها عليك، لأنك أردت أن تبيعها برأس مالك، وهذا رأس مالك.

#### ← (قال: وإن بان أنه مؤجلٌ ولم يخبره بتأجيله فله الخيار بين رده وإمساكه)

- لو اشترى السلعة منه، وقال لك السلعة، أنا اشتريتها بعشرة آلاف ريال، سأبيعها عليك بعشرة آلاف بم اشتريت به، لكنه صادقٌ في أنه اشتراها بعشرة آلافٍ، إنما لم يبين أنه اشتراها بعقد تقسيطٍ، عشرة آلاف يسدها في أربعة سنواتٍ، لو اشتراها نقداً يمكن دخلت عليه بثمانية آلافٍ، فهو اشتراها أجلاً تقسيطاً، وباعها حالاً، قال لك ماذا هنا؟
- إن بان أنه مؤجلٌ، رأس المال هذا الذي باع به مؤجلٌ، فباعه برأس ماله ولم يخبره أنه مؤجلٌ، فما يفوت الفقه حق المشتري حتى في هذه الحالة، قال: فله الخيار بين رده وإمساكه، فإذا أن يرد عليه الثمن، ويأخذ البائع سلعته والمشتري الثمن، وإما أن يمسكه على ما اشترى به عندئذٍ.

#### ← (قال: وإن اختلف البيعان في قدر الثمن تحالفاً، ولكل واحد منهما الفسخ إلا أن يرضى صاحبه)

- قال إن اختلف البيعان أي البائع والمشتري في قدر الثمن ولا بينة لأحدٍ منهما، ما فيه بينة، لا تثبت الثمن الأقل الذي يذكره المشتري، ولا الثمن الأكثر الذي يدعيه البائع، ما الحكم هنا؟
- قال: تحالفاً، ولكل واحدٍ منهما الفسخ إلا أن يرضى بما قال به صاحبه، يحلف البائع أولاً فإن رضي المشتري تم العقد ولزم، وإن لم يرض حلف المشتري فإن رضي البائع يحلف المشتري تم العقد على هذا الثمن الأقل الذي يذكره المشتري، وإلا

يتفاسخان والأصل في ذلك حديث ابن مسعود: «إذا اختلف المتبايعان وليس بينهما بينة، فالقول قول رب السلعة، أو يتتاركان».

- وأخذ منه بعض الفقهاء أن القول قول البائع مع يمينه، لأن السلعة خرجت منه، وهو أعرف بها، والأصل أنها ما تخرج عن ملكه إلا بعلمه ورضاه، وهذا يكون فيما يذكر من ثمن، وهذا الحقيقة القول قوي في هذه السلعة، قال: فالقول ما يقول رب السلعة أو يترادان، وهذا الشاهد من الحديث وهو ثبوت الفسخ عندئذ فيما لو لم يقبل المشتري بقول رب السلعة.
- فعندئذ يثبت الفسخ، وهذا ما أراده المؤلف من أن المتبايعين، البائع والمشتري كلاهما يحلف، يحلف البائع أولاً فإن رضي المشتري بقوله وإلا حلف، فإن لم يرض البائع بقوله كان عندئذ الفسخ.
- لو خرجنا إلى الشريحة التي عرضناها في أنواع الخيار، لاحظنا خيار المجلس، خيار الشرط، خيار الغبن، خيار التدليس، خيار العيب، خيار اختلاف المتبايعين، خيار التخبير بالثمن، خيار الخلف في الصفات، ما هو الذي لم يذكر؟ الغبن، والغبن من صوره تلقي الركبان، والنجش، هذا من الصور، لأنه غبن فيزداد في قيمة السلعة ما لا تستحقه، هذا الغبن الذي يكون عندئذ هو ليس عيباً، وليس أيضاً تدليساً، وليس كذلك من خيار الشرط من باب أولى ولا المجلس ولا ولا، إنما يثبت بهذا النوع من الزيادة في السلعة أو في ثمنها، وذلك يكون كما ذكرنا بصور منها النجش، وهذا يكون من طرف ثالث، أو تلقي الركبان يكون من الشخص القادم من خارج المدينة فيتلقى قبل أن يعرف السوق وثمانه، فيشتري منه بأقل من القيمة الحقيقية، هذا غبن لأنه دخل عليه نقص في الثمن، وهو يستحق أكثر من ذلك، فله عندئذ الخيار وفي كل صورة سواء كان النجش أو تلقي الركبان أو غيرها من الصور جاء ما يثبت حكم الخيار فيها، فهو خيار ثابت عند أهل العلم: لرفع الضرر والأصل في ذلك القاعدة الشرعية العظيمة لا ضرر ولا ضرار، كما أخبر النبي صلى الله عليه وسلم.

## باب السلم.

{قال رحمه الله: باب السلم

عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: «من أسلم في تمر فليسلم في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم».

ويصح السلم في كل ما ينضبط بالصفة إذا ضبطه بها، وذكر قدره بما يقدر به من كيل أو وزن أو ذرع أو عد، وجعل له أجلاً معلوماً، وأعطاه الثمن قبل تفرقهما، ويجوز السلم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة في أوقات معلومة، وإن أسلم ثمناً واحداً في شيئين لم يجز حتى يبين ثمن كل جنس. ومن أسلم في شيء لم يصرفه إلى غيره، ولم يجز له بيعه قبل قبضه، ولا الحوالة به، وتجوز الإقالة فيه أو في بعضه لأنها فسخ.

- قال المؤلف هنا: عن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قدم رسول الله صلى الله عليه وسلم المدينة وهم يسلفون في الثمار السنة والسنتين، فقال: من أسلف في شيء فليسلف في كيل معلوم أو وزن معلوم إلى أجل معلوم.
- السلم هو لغة أهل الحجاز، ويراد به التسليم، والسلف لغة أهل العراق، ويراد بالسلف التقديم، وكل من هذين اللفظين دالٌّ على حقيقة من حقائق السلم، فالسلم في الحقيقة يراد به ما ذكره الفقهاء من أنه عقد على موصوف في الذمة مؤجل بثمر مقبوض في مجلس العقد.
- يكون عقداً على موصوف لا على معين، إذ يحرم السلم على معين، لأنه يتحقق معه الغرر عندئذ، إذ السلم في الأصل معدوم عند التعاقد، فإذا كان على معين فلهما يؤدي ذلك إلى الغرر، إذن لابد أن يكون عقداً على موصوف، وهذا الوصف ينفي الجهالة كما سيأتي في الذمة مؤجل، ما يكون هذا العقد على موصوف حال، وإنما يكون مؤجلاً، ويكون لهذا الأجل كما سيأتي وقع في الثمن.



- والشرط فيه السلم والسلف، التسليم والتقديم، أن يقدم الثمن في مجلس العقد، بثمنٍ مقبوضٍ في مجلس العقد، وهذا ما يمكن أن يقودنا إلى شروط السلم وأركانه.

فأما أركانه فهي:

• الصيغة، والعاقدان، والمحل.

١) فالصيغة يراد بها الإيجاب والقبول، وتكون بكل لفظٍ دل عليها.

٢) والعاقدان: المسلم والمسلم إليه.

٣) والمحل: المسلم فيه ورأس المال.

• كيف نتصور هذا؟ نتصور هذا كما يلي:

العاقدان المسلم والمسلم إليه، نأخذ الصورة، الأخ سمير، نفترض أن عندك تمرّ تباع وتشتري في التمر، عندك مزرعة، فالموسم ليس الآن، بعد ستة أشهرٍ أو أكثر من ذلك، فأتي أنا إليك وأقول لك أنا سأشتري منك مائتا كيلو من التمر، وأذكر لك نوعُ هذا التمر، نوعٌ سكريّ، وصفه كذا وكذا، بما يرفع ويدفع عنه الجهالة. ونتفق على وزنه الذي هو الكيل، فأقول لك أريد منك مائة كيلو، بثمنٍ مثلاً عشرة آلاف ريال.

وذلك بعد مثلاً سبعة أشهرٍ أو ستة أشهرٍ، في رجب أو شعبان، نتفق على الموعد في رجب مثلاً، يكون هذا الموعد في العادة التمر موجوداً فيه، ولا ألزمك أنا بمزرعةٍ معينة، من مزرعة كذا دون غيرها، ألزمك أنا بوصف هذا التمر.

أعطيك مبلغاً الآن العشرة آلاف، والتمر هذا الموصوف، والمتفق على ثمنه وأجله، هو ما يمكن أن نسميه المسلم فيه، فعندنا رأس المال، المبلغ الذي أعطيتك، المسند فيه التمر، أنا مسلم وليس المراد بالمسلم هنا ما يقابل المؤمن أو غير المؤمن، مسلم يعني مجرد لعقد السلم، فاعلٌ لعقد السلم، أنت مسلمٌ إليك، فكان عندئذٍ المراد من عقد السلم واضحاً، ويمكن عندئذٍ أن نقول بأن السلم لا بد له من شروط، أشار إليها حديث ابن عباس المتقدم في جملة، وثمّ شروط أخرى دلت عليها الأدلة والقواعد الشرعية «من أسلف فليسلف في كيلٍ معلوم، ووزنٍ معلوم، إلى أجلٍ معلوم».

• الإسلاف هنا التقديم، تقديم الثمن، أن يكون معلوماً المسلم فيه قدرًا وأجلًا ، وبهذا كما ذكرنا يتحقق المقصود من السلم عند الإطلاق، وهنا يمكن أن نشير إلى قضية الفرق بين السلم وبين البيع المعلوم.

• الفرق الرئيسي بينهما: أن بيع المعلوم المنهي عنه، هو كل مبيع مجهول الوجود في المستقبل، أما ما لا يكون مجهول الوجود، بل معلوم الوجود في المستقبل، فلا يكون عندئذٍ من الممنوع ، ولذلك يمكن أن نقول أن الشريعة لم تأت بالمنع من بيع المعلوم، وإنما أتت من النهي عن بيع الغرر، والغرر يتحقق مع بيع المعين إذا كان معدوماً، أما إذا كان موصوفاً في الذمة، فإن هذا لا يتحقق معه غرر، إذا ما وجدت التمر في هذه المزرعة، تجده في المزرعة الأخرى، إذا ما وجدته عند فلان، تجده عند فلان، ولذلك النبي -صلى الله عليه وسلم- منع من أن يكون السلم في حائطٍ معين؛ لأن المسلم هنا فيه مجهول الوجود في المستقبل، وأجاز السلم في ثمر البلد كله، من غير تقييدٍ بحائطٍ؛ لأن المسلم فيه هنا محقق الوجود بحسب العادة.

## ← شروط السلم.

- {مثلاً لو في السلم هذا المزارع مثلاً هو كان يحتاج إلى مبلغ لكي يستكمل به الزراعة، مثلاً زارع الذرة، فذهب إلى واحد، وأخذ منه مبلغاً لكي إذا زرع وحصد الذرة، منه يعطي الجذاذ لهذا الذي قدم له المبلغ، فهل فيه شيء في هذا؟}.
- هذا الأصل في السلم، أن أهل المزارع ما يكون عنده نقودٌ لاستصلاح مزارعهم، ولتكميل ما تحتاج إليه من تسمير، فيأتون لمن لديه المال، من تجارٍ وغيرهم، ويقولون: نبيعكم محصولاً بقدر كذا عند الجذاذ، ما هو الآن، يعني عند أوان هذا التمر، أو الثمر، وذلك بعد مدةٍ من الزمن، فهنا يستفيد الآن المبلغ الذي أخذه مقدماً، طيب والمشتري ماذا يستفيد؟ المشتري يستفيد أن ثمن هذا التمر سيكون أقل، التمر أو البطاطس، أو غيرها من الأنواع، أحياناً تكون سلعة، ليست مزروعات، فليس السلم مقصوداً على المزروعات على الراجح، ولذلك يقال إنه لو كانت الصورة بهذا النحو الذي تذكر، فهي صورة السلم.

• يصح السَّلَم بكل ما ينضبط بالصفة إذا ضبطه بها، وذكر قدره بما يقدره، من كيلٍ، أو وزنٍ، أو ذرعٍ، أو عدٍّ، أو نحو ذلك، وجعل له أجلاً معلوماً، وأعطاه قبل التفرق، وهذه هي الشروط كما ذكرنا.

(١) الشروط فيها كون المسلم فيه مؤجلاً، أن يكون مؤجلاً، فما يجوز أن يكون حالاً؛ لأن السَّلَم كما ذكرنا يقوم على تعجيل الثمن، وتأجيل المثل، ولذلك لو كان حالاً صار بيع حلول، ولم يكن سَلماً، ولم يتحقق فيه المقصود، ولا بد من أجل يكون له وقع في الثمن، هذا عند جمهور أهل العلم، إلا الشافعي -رحمهم الله جميعاً-، فقد قال بجواز السَّلَم الحال ، وقال: إن كان السَّلَم يجوز في المؤجل، فهو في الحال أجوز، وهذه من العبارات الجميلة، التي ذكرها الشافعي، ومن أيضاً الشروط: كون هذا الأجل معلوماً، ومحددًا من الطرفين، فلا يجوز أن يكون على الأجل مطلقاً، أو متردداً، بل لابد أن يكون معلوماً من الطرفين، أن يكون ديناً في الذمة، يعني المسلم فيه، البضاعة، لابد أن يكون ديناً في الذمة، فما يكون معيناً لأجل الضمان؛ لأنه إذا كان معيناً وهلك، ترتب عليه الغرر، الذي أردنا أن لا نقع فيه في مثل صورة السَّلَم، لاسيما وأنه لا يكون موجوداً عند العقد، أما إذا كان ديناً في الذمة، فإنه يلزمه تحصيله، إن لم يكن من هنا كان من هناك.

(٢) لابد من ذكر جنس المسلم فيه، ونوعه، وصفاته المميزة له؛ لأن هذا يرفع الجهالة، وقد قال النبي -صلى الله عليه وسلم: «من أسلف فليُسلف في كيلٍ معلوم، ووزنٍ معلوم» فلا بد من أن تذكر الصفات التي يتأثر فيها ثمن هذا السَّلَم.

(٣) أيضاً كونه مما يمكن انضباط صفاته، بكيلٍ أو وزنٍ، أو ذرعٍ، أو عدٍّ، فهناك أشياء يمكن أن تنضبط بالصفة، قالوا: من الأشياء التي يمكن أن تنضبط بالصفة: المكيلات، والموزونات، والمزروعات، مثل القماش مثلاً ونحو مما يزرع.

أما ما يكون من قالوا المصنوعات، مثل الأواني، والجواهر الثمينة، فهذه لا يجري فيها السَّلَم؛ لأنه لا يمكن أن تُضبط، والحقيقة أن مثلاً الأواني، هذا الكلام في القديم، أما الآن فالأواني لها أرقام دقيقة، تكون هذه الأرقام عبر الأجهزة الحاسوبية، التي تبين فيها دقة هذا المصنوع، فيمكن عندئذ إجراء السَّلَم فيها، فانضباط الصفة يختلف من زمنٍ إلى آخر، من حالٍ لآخر، والقصد فيه كما ذكرنا انتفاء الغرر، أو الجهالة، أو عدم معرفة حقيقة هذا الشيء، فمتى كان هذا واضحاً دقيقاً سواء كان مكيلاً أو موزوناً أو مدروغاً، أو لم يكن، فإنه عندئذ يجوز أو يُشرع فيه السَّلَم.

(٤) معرفة قدر المسلم فيه بمعياره الشرعي، إن كان مكيلاً بكيله، أو موزوناً بوزنه، أو غير ذلك، بما لا يختلف معه حجمه، ويتفاوت قدره.

(٥) أن يقبض الثمن كاملاً معلوماً في مجلس العقد، فما يكون هناك تأخر؛ لأنه إذا لم يقبض الثمن في مجلس العقد،

يترتب عليه أن يكون من بيع الكالئ بالكالئ، وهو المؤخر ديناً، الذي لم يُقبض بالمؤخر كذلك، فيكون خلى عن ثمن المثل؛ لأن المثلن وهو السلعة سواء كانت تمرأ أو غيرها، إن لم يتم قبضها إلا بعد الأجل المتفق عليه، فيبقى الثمن، لابد عندئذ أن لا يخلو العقد من أحد العوضين، فنلزم عندئذ المتعاقد سَلماً بأن يعجل الثمن.

**لو أجل بعض الثمن وترك بعضه؟ فأهل العلم اختلفوا على قولين،** والقول بأن العقد باطل كله، قول الجمهور؛ لأن

الصفقة لا تتفرق، لو أن الشخص على سبيل المثال اشترى تمرأ بقيمة عشرة آلاف ريال، ودفع خمسة آلاف الآن،

قالوا: العقد كله غير صحيح، وقيل: وله وجه؛ بأن الثمن أو العقد يصح في ما يقابل الثمن، يصف في نصف هذه

الكمية، التي تقابل الخمسة آلاف المدفوعة، ويبطل في ما لا ثمن مقدم في عقده، كون السَّلَم أو المسلم فيه مما يغلب وجوده عند حلول الأجل، يعني مثلاً لا يسلم في تمرٍ، والأجل في الشتاء، التمر معروف أن أجله عند اشتداد الحر،

ولذلك لابد أن يكون مما يغلب على الظن وجوده عند حلول الأجل، فإذا لم يكن كذلك، كان عندئذ من قبيل الغرر؛

لأنه أسلم في ما لا يغلب على الظن وجوده، وألحق عندئذ الضرر بهذا المشتري في مثل هذه الحالة، دفع الثمن، ثم إذا جاء الأجل، لا يجد تمرأ مثلاً، أو لا يجد تلك الفاكهة المتفق عليها، أو لا يجد غير ذلك مما هو محل السَّلَم، ومسلم فيه.

- هذه الشروط الحقيقة الأساسية في عقد السِّلَم، ينضاف إليها شروط البيع كلها، فهذه من الشروط الإضافية التي ترتبط بالعقد هذا، أما شروط البيع: العلم، القدرة على التسليم، التراضي، غير ذلك من شروط، فهي تصدق على السِّلَم؛ لأنه نوع من أنواع البيع، ولذلك كان دليل السِّلَم من كتاب الله كما أوله وفسره ابن عباس، مثل قوله تعالى، أو هو قوله تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا إِذَا تَدَايَنْتُمْ بِدَيْنٍ إِلَى أَجَلٍ مُّسَمًّى فَاكْتُبُوهُ﴾ [البقرة: 282]، فهذا يصدق على بيع السِّلَم، أو عقد السِّلَم؛ لأنه بيع أجل، فالبيع إما أن

(١) يكون فيه الثمن والمثمن حاليين، يعني أبيعك، وتعطيني الثمن، هذا بيع الحلول، وهو الأصل،

(٢) أو يكون الثمن والمثمن مؤجلين، فهذا البيع بيع مؤجل، أو بيع أجل، وهو من بيع الكالئ بالكالئ، لاسيما إن كان في الذمة،

(٣) أن يكون أحدهما مقدماً أو حاضراً والآخر مؤخراً، فإن كان الثمن هو المقدم، والمثمن هو المؤخر، وكان ذلك على صفة السِّلَم، يعني موصوف في الذمة إلى آخره، فإنه يكون سَلماً، أما إن كان العكس، بأن كان السِّلَم مؤخراً، والمثمن مقدماً، فهذا نوع من بيع الأجل، وهو منطبق على ما يسمى الآن ببيع التقسيط، فالمثمن هو السلعة مقبوضة، لكن الثمن مؤجل، فغالباً هذا يكون في البيع المنجم، وهو المقسط.

- وهذه البيوع كلها مشروعة، إلا ما خلا فيه البيع عن ثمن ومثمن في الوقت نفسه، وهو بيع الكالئ بالكالئ؛ لأنه يخلو من منفعة لكل من المتعاقدين، يخلو من المنفعة، ولذلك فالأصل عندئذٍ منع مثل هذا البيع، ولما ينشأ أيضاً عن هذا البيع من إشكال، لاسيما عند ما يسمى بالضمان ونحوه.

• إذا أردنا أن نطبق هذا على ما ذكره المؤلف -رحمه الله تعالى- فيمكننا أن نقراً فنقول: ويجوز السِّلَم في شيء يقبضه أجزاء متفرقة، في أوقات معلومة، يعني لو أنه ذهب إلى خباز، ودفع له مائة ريال، وقال: هذه عن شراء الخبز لمدة شهر، كل يوم مقداراً معيناً، إذا قسمت المبلغ مائة وخمسين لكي يكون في القسمة أوضح، فسيكون كل يوم خمس ريالات، يومياً يشتري خبز بخمس ريالات، فيسلم، وإن لم يقبض السلعة في وقت واحد، وإنما قبضها في على أجزاء متفرقة، ويشبهه وإن اختلف عنه قليلاً ما يسمى ببيع الاستمرار، أو بيعة أهل المدينة، هذه التعاقد فيها لا يكون بتقديم كامل الثمن، لكن هناك اتفاق، يومياً أنا سأشتري منك بخمس ريالات، فكل يوم آتي وأدفع خمس ريالات، وأخذ منك ما يقابلها من الخبز، فهذا النوع وإن لم يكن على صفة السِّلَم من كل وجه، لأنه ما فيه تقديم كامل للثمن، لكن فيه اتفاق أجازه بعض الفقهاء، ومنعه آخرون، وذلك لعدم انطباق صفة السِّلَم فيه من كل وجه، لعدم تقديم الثمن كما ذكرنا.

#### ← قال: وإن أسلم ثمنًا واحدًا في شينين،

- فإنه والحالة هذه يكون عندئذٍ من قبيل الاختلاف في المسلم فيه، يعني لو أنه أسلم مثلاً في تمر، وفي شعير، وما بين ثمن كل منهما، قال لك: لم يجز، حتى يبين ثمن كل جنس، لماذا؟ قالوا: لأنه لا يؤمن أن يكون هناك فسحٌ لكل من هذين الثمنين، فلما لم يؤمن ذلك، لم يجز عندئذٍ أن يبيع من غير بيان لثمن كل منهما، وهذه المسألة من المسائل المهمة، التي لا بد من البيان فيها، وهي من دقائق ما يُعلم في السِّلَم، يعني أن تعرف نوع كل جنس؛ لأن معرفة نوع كل جنس، يترتب عليه عند الفسخ، اختلاف القيمة في كل منهما.

• ومن أسلف في شيء لم يصرفه إلى غيره، لو أسلفت مثلاً في تمر، تعاقدت معك على هذا، ثم لما جاء الأجل، ما كان التمر موجوداً، فما الحكم عندئذٍ؟ قال: لا يجوز أن يصرفه إلى غيره، بل عليه أن يوفر ويحقق له ما كان من اتفاق على السِّلَم عندئذٍ، فينتظر، وهذا قول جمهور أهل العلم، ويستدلون على ذلك بالحديث: «من أسلف في شيء، فلا يصرفه إلى غيره»، والحديث عند أبي داود، وفيه ضعف، ولذلك ذهب المالكية إلى الجواز، بشرط ألا يكون هناك زيادة، ولذلك جاء في حديث ابن عباس، أنه قال:

- «إِذَا أَسْلَفْتَ فِي طَعَامٍ فَحَلَّ الْأَجَلُ، فَلَمْ تَجِدْ طَعَامًا، فَخُذْ مِنْهُ عَرَضًا بِأَنْقَصِ، وَلَا تَرَبِّحْ» ما تكون قيمته أكثر «وَلَا تَرَبِّحْ عَلَيْهِ مَرَّتَيْنِ»؛ لأن هذا سيكون عندئذٍ من ربح ما لم يُضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يُضمن.

#### ← قال المؤلف: من أسلف في شيء، ولم يجز له بيعه قبل قبضه،

- يعني ومن أسلف في شيء، فإنه لا يجوز له أن يبيعه قبل أن يقبضه، يعني التمر الذي اتفقت معك على أن توفره لي عند الجذاذ، ما يجوز لي أبيعته أنا الآن؛ لأنني يجب أن أقبضه، ويكون من بيع المبيع قبل قبضه، ومن البيع قبل أن أضمن، وقد نهى النبي -صلى الله عليه وسلم- عن ربح ما لم يُضمن، أنا ما أضمن الآن، لو هلك التمر عنده هذا ما أضمنه، لأنني ما قبضته، فكيف أربح شيئاً، والضمان على غيري، فهذا منهي عنه؛ لأن الخراج بالضمان، الخراج بالضمان، يعني من كان له الربح فعليه الضمان، والآن كما ذكرت بالنسبة للشخص المشتري في الحقيقة لم يقبض، فلا يكون عندئذٍ ضامناً، وعليه فلا يجوز له أن يربح فيبيع في هذه الصورة.

#### ← قال: ولا الحوالة به،

- لو كان عليّ دين من الديون، ونفترض أن قيمة الدين هذا عشرة آلاف ريال، لو كان الدين مثلاً نفترض أنه يقارب أو يعادل هذه المائة كيلو من التمر، فما أحيل أنا بهذا الدين إذا كان مثلاً مائة كيلو يطالبني بها شخص آخر، قد دفع لي ثمنها، ولم يوفني إياها ما أحيله على الشخص الذي قد أسلف في هذه المائة كيلو معي أيضاً، شخص آخر وقع عقد السلم على تلك التمر، وذلك لأن الحوالة هنا بيع، والبيع لا يصح إلا على دين مستقر، وقد قالوا إن هذا الدين غير المستقر كما أنه قد يؤدي إلى أخذ شيء من غير جنسه، لأنه ربما مثلاً تكون أو يكون الدين الذي علي ليس من جنس التمر، فأحيل هذا الرجل بهذا الدين على التمر، فيختلف الجنس عندئذٍ، وهذا قد نُهي فيه عن صرف السلم إلى غيره كما تقدم في الحديث، وإن كان فيه الضعف المشار إليه، وقد ذهب بعض أهل العلم بناءً على هذا الحديث، ولعموم: «من أحيل على مليء فليبيع»، إلى جواز ذلك، وهذا القول قويٌّ.

#### ← قال المؤلف: وتجوز الإقالة فيه، أو في بعضه؛

- لأنها فسخٌ، فيجوز أن يقلل، أن يفسخ في السلم، فأفسخ أنا العقد، وترد لي المبلغ الذي أخذت، أو أفسخ في بعضه، فأما في الفسخ فيه كله فقد اتفقوا عليه، وأما الفسخ في بعضه، فقد اختلفوا، والأقرب أيضاً الجواز، فيجوز نصف التمر مثلاً تعيد لي نصف المبلغ، وأسقط عنك النصف المتبقي مما لا تستطيع أن توفيه، وذلك لأن ما ثبت فيه الفسخ في الكل، جاز في البعض.

وصلى الله على نبينا محمد، وعلى آله وأصحابه وأتباعه، وسلم تسليماً كثيراً إلى يوم الدين.

